تخريج أحاديث مختارة من كتاب

التحف الوافية شرح توحيد الكافية الشافية

للشيخ عبد الرحمن الناصر السعدي

تخريج

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

الرياض

أحاديث مختــارة

من كتاب التحف الوافية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وبعــد :

فإن كتاب « التُّحَفُ الوافيةُ شرح توحيد الكافية الشافية » للشيخ عبد الرحمن الناصر السعديّ من أنفع كتب الاعتقاد للمبتدئين من طلبة العلم ، شرح فيه فصلاً من «نونية ابن القيم» رحمهما الله تعالى ، وهو فَصْلٌ : بيان توحيد الأنبياء والمرسلين ومخالفته لتوحيد الملاحدة والمعطلين . وقد طالعته مراراً ، فراق لي جزالةُ عباراته ، وصفاء بيانه ، إذ لم يكدره بمنطقٍ ولا كلام ، فجاء سهلَ المأخذ لكل من أراد عقائد السلف في كلامٍ جامع طيّبٍ نافع .

والكتاب لم يطبع بعدُ ، وهو حقيقٌ بالاعتناء به . واختصره مؤلفه في رسالة جاءت في نحو ستين صفحة وطبعها قبل وفاته رحمه الله ، وقد راجعت الكتاب ، وخرّجتُ أحاديثه ، وهي غيرُ كثيرة ، معظمها في « الصحيحين » أو أحدهما . وذلك منذ سنتين أو تزيد .

وأظهر اليوم عدداً من هذه الأحاديث منتقاة ، مع تخريجها ، والله الموفق والمعين .

الحديث الأول :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال إذا خرج إلى الصلاة : اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي هذا ، فإني لم أَخرُجْهُ أشَراً ولا بَطَراً ، ولا رياءً ولاسمعة ، خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء

مرضاتك ، أسألك أن تنقذني من النار ، وأن تدخلني الجنة ، وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفرُ الذنوبَ إلا أنت . خرج معه سبعون ألفَ ملكٍ يستغفرون له ، وأقبل الله عليه بوجهه حتى يقضي صلاته » .

أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٣ : ٢١) ، وابنُ ماجَهْ في « سننه » (١ : ٢٥٦) ، وابن السُّنّي في « عمل اليوم والليلة » (٨٥) ، وأشار ابنُ خزيمة في « التوحيد » ص ١٧ إلى تخريجه الحديثَ في كتابٍ آخر ، كلُّهم عن فُضَيْلِ بنِ مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدريِّ به مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف لأمور :

١ – فضيل بن مرزوق ، وثقه بعضُهم وضَعّفه آخرون ، وهو ممن عيب على مسلم رحمه الله إخراجُ حديثهم في « الصحيح » كما قال الحاكم رحمه الله وأغلظَ ابن حبان فقال : « يروي عن عطيةَ الموضوعات » .

وأعدل ما قيل فيه قول ابن عدي رحمه الله : « عندي أنه إذا وافق الثقات يحتجُّ به » ، ولم يوافِقْهُ ثقةٌ على هذا الحديث .

٢ – عطيةُ العوفيُّ : قال الذهبي في « الميزان » : « تابعيٌّ شهير ، ضعيف . . وقال أحمد : ضعيف الحديث . . . وقال النسائي وجماعة : ضعيف » انتهى . وهذا هو الراجح عند أهل الحديث في عطيّة ، إلا أن الترمذيَّ رحمه الله قد حَسّنَ له أحاديثَ ، رواها من طريقه في كتابه « الجامع » ، أحدُها : في كتاب الصلاة ، (٢ : ٣٤٢) . والثاني : في كتاب الأحكام ، بابُ ما جاء في الإمام العادل ، (٣ : ٦٠٨) . والثالثُ : في صفة الجنة (١٠ : ٣ من عارضة الأحوذي) . والرابع : في صفة الجنة أيضاً (١٠ : ٩ من العارضة) .

وعلّق الشيخ أحمد شاكر على الموضع الأول ، فقال : « وعطية هذا تكلّموا فيه كثيراً ، وهو صدوق ، وفي حفظه شيء ، وعندي أن حديثَه لا يقلُّ عن درجة الحسن ، وقد حَسّنَ له الترمذيُّ كثيراً ، كما في هذا الحديث » انتهى .

والحسن عند أبي عيسى الترمذي : « ما تعددت طرقه ، ولم يكن في رواته متهم ، وليس بشاذّ » ذكره في « علله الصغرى » ، فلا يصحُّ الاعتمادُ على ما قال مطلقاً دون النظر إلى قول غيره من أهل الحفظ والاتقان ، كما هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع .

ورجع الشيخ أحمد شاكر عن تحسين حديث عطية فقال في حاشيته على المسند ، عند حديث آخر (٥ : ٧ — ٨) : « إسنادُه ضعيف ، عطية هو ابنُ سعد بن جنادة العوفي ، وهو ضعيف » انتهى ، وقد استفاض في النقول فراجعه .

وممن حَسّن حديث عطية من أهل الحفظ ابن حجر رحمه الله ، وسيأتي .

ثم رأيتُ الحافظَ ابن خزيمة إمام الأيمة قد احتجَّ بروايته عن أبي سعيد رضي الله عنه في مواضع من « التوحيد » ، وشرطهُ فيه : أن لا يكون هناك قطع في الإسناد ، ولا جرح في ناقلي الأخبار انظر ص ٢٦٢ ، ٣١٦ .

٣ — عطية على ضعفه — رحمه الله — مدلسٌ ، وقد عنعنه ، وتدليسه عجيبٌ ، قال الإمام أحمد : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبيَّ ، فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنى بأبي سعيد ، فيقول : قال أبو سعيد . انتهى ، والله أعلم بصحته .

٤ — وقد أعلّ الحديثَ الشيخُ ناصر الألباني في « السلسلة الضعيفة » (١ : ٣٧) بعلة أخرى ، وهي : « اضطرابُ عطية ، أو ابنِ مرزوق في روايته ، حيثُ أنه رواه تارةً مرفوعاً كما تقدم ، وأخرى موقوفاً على أبي سعيد ، كما رواه ابنُ أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١١٠ / ١) عن ابن مرزوق به موقوفاً ، وفي رواية البغوي من طريق فضيل قال : « أحسبه قد رفعه » ، وقال ابنُ أبي حاتم في « العلل » (٢ : ١٨٤) : موقوف أشبه » . انتهى .

وقد ضعّف الحديث جمعٌ من العلماء منهم :

الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، في كتابه « الترغيب والترهيب » في أبواب الدعاء (٣ : ٤٥٩) . ويحي بن شرف النووي في « الأذكار » ص ٢٥ .

وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١ : ٢٨٨) ، والبوصيريُّ الحافظ في « زوائد ابن ماجَهْ » .

وقد حَسَّن الحديثَ من رواية أبي سعيد :

الحافظ العراقيّ عبد الرحيم بن حسين في « تخريج الإحياء » (١ : ٣٢٣) قال : « وإسنادُه حسنٌ » .

وحسنه الحافظ ابن حجر ، قال في « نتائج الأفكار » : « حديث حسن ، أخرجه أحمد وابن ماجه وابن خزيمة في كتاب التوحيد ، وأبو نعيم الأصبهاني . قال : وفي كتاب « الصلاة » لأبي نعيم عن فضيل عن عطية قال : حدثني أبو سعيد ، فذكره ، ولكنه لم يرفعه فقد أمن بذلك تدليس عطية . . » انتهى .

وعلل الحافظُ تحسينه الحديثَ بتقويته عطيةَ ، فقال : « ضَعْفُ عطية إنما جاء من قبل تشيعه ، وقبل تدليسه ، وإلا فهو صدوق ، وقد أخرج له البخاري في « الأدب المفرد » ، وأخرج له أبو داوود عدَّةَ أحاديث ساكتاً عليها ، وحسن له الترمذي عدة أحاديث ، بعضُها من أفراده ، فلا يظنّ أنه مثلُ الوازع . . . » انتهى ، عن شرح ابن علان للأذكار (٢ : ٤١) .

وللحديث طريقٌ أخرى ، خرّجها ابن السُّنيّ في « عمل اليوم والليلة » (٨٤) من طريق الوازع بن نافع العقيليّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن بلال ، بنحوه مرفوعاً .

قال الحافظُ في « نتائج الأفكار » : « هذا حديثٌ واه جداً ، أخرجه الدارقطني في « الأفراد » من هذا الوجه ، وقال : تفرد به الوازع ، وهو مُتّفقٌ على ضعفه ، وأنه منكر الحديث . . وقد اضطرب — الوازِعُ — في هذا الحديث ، فأخرجه أبو نُعَيْم في « اليوم والليلة » من وجه آخر عنه فقال : عن سالم بن عمر عن بلال ، قال الحافظ : ولم يتابع عليه » انتهى .

وقال شيخ الإسلام (١ : ٢٨٨ مجموع الفتاوى) : « وهذا الحديث هو من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد ، وهو ضعيفٌ بإجماع أهل العلم ، وقد روي من طريق آخر وهو ضعيفٌ أيضاً » . انتهى .

ولا يخفى أن رواية الوازع لا تعضد رواية عطية ، لشدة الضعف فيها .

الحديث الثاني :

عن سلمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله حيٌّ كريم ، يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردَّهما صِفْراً خائبتين » .

روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، فالمرفوع خرّجه :

أبو داوود في« سننه » (١ : ٢٣٤) ، والترمذي في « جامعه » (٥ : ٥٥٦) ، وابن ماجَهْ في« سننه » (٢ : ١٢٧١) ، وابنُ حبّان في « صحيحه » (٢٤٠٠ — من زوائده) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ : ٣١٤) ، والحاكم في« المستدرك» (١ : ٤٩٧) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢ : ٢١١) ، والرُّوْيَانيّ والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » وغيرُهم ، من طرق عن جعفر بن ميمون بَيّاع الأنماط عن أبي عثمان النهديّ عن سلمان رضي الله عنه به .

وقال الترمذيُّ : « هذا حديث حسن غريب ، ورواه بعضهم ولم يرفَعْهُ » انتهى .

وإسناده لا يصفو من كدرٍ ، فإن جعفراً بَيّاعَ الأنماط رحمه الله لينه بعضُهم ، قال أحمد : ليس بقوي في الحديث ، وقال ابن معين : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال الدارَقُطْنيُّ : يعتبر به ، وقال ابنُ عدي : لم أرَ أحاديثَه منكرة ، وأرجو أنه لا بأس به ، ويكتب حديثه في الضعفاء . وقال البخاري : ليس بشيء . ووثقه الحاكم في المستدرك ، وابن حبان وابنُ شاهين في « ثقاتهما » . كما في ترجمته من « تهذيب التهذيب » .

وقال الحافظ في« فتح الباري » (١١ : ١٤٣) : « وسنده جيد » انتهى .

ولم يتفرد جعفرٌ بالحديث ، فقد توبع ، تابعه :

١ — سليمان التيميّ عن أبي عثمان عن سلمان به مرفوعاً . أخرجه ابنُ حبان في « صحيحه » (٢٣٩٩ — زوائد) ، والطبراني في« الكبير » (٦ : ٣٠٩) وأخرجه الحاكم في« المستدرك » (١ : ٥٣٥) . وإسنادُه صحيح .

وسليمان هو ابن طرْخان التيميُّ من الثقات العباد الصالحين ، يرويه محمد بن الزبرقان عنه وهو من رجال الصحيحين ، رحمهما الله تعالى .

٢ ــ وتابعه أيضاً : أبو المُعَلّى قال : حدثنا أبو عثمان النهدي به مرفوعاً . أخرجه البغوي في « شرح السّنّة » (٥ : ١٨٥) من طريق أبي حاتم الرازي الحافظ ، قال : حدثنا الأنصاريُّ قال : حدثني أبو المعلّى به .

وهذا إسنادٌ صحيح ، فإن الأنصاريَّ هو : محمد بن عبد الله القاضي الأنصاري من رجال الصحيحين ، وأبو المعلى هو : يحيي بنُ ميمونَ ، ثقةٌ .

وروي الحديث موقوفاً ، من قول سلمان ، أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٥ : ٤٣٨) ، والحاكم في« المستدرك » (١ : ٤٩٧) من طريق سليمانَ التيميّ عن أبي عثمان عن سلمان قال : إن الله عز وجل ليستحي أن يَبْسُطَ العبد إليه يديه ، يسأله فيهما خيراً فيردهما خائبتين .

وقال الحاكم : « هذا إسنادٌ صحيح على شرط الشيخين » ، ولم يتعقبْه الذهبيُّ في « تلخيصه » . يرويه عن سليمان يزيدُ الحافظُ . ورفعه من رواية سليمان محمد بن الزبرقان ، كما مَرَّ قريباً .

ولا علة في ذلك ، ولا يعد هذا اضطراباً في رواية سليمان ، لأمور :

١ ــ أنه يكثر التّردد في الرفع والوقف عند الرواة ، وقد يكون الراوي غير متثبت فيحدّثُ بالحديث موقوفاً ، ثم يثبت عنده أنه سمعه مرفوعاً فيحدث به مرةً أخرى على نحو ذلك .

٢ ــ قد ثبت الرفع من رواية غير سليمان التيميّ كما سَبَقَ بيانُه ، وإن كان يزيد بن هارون أحفظ من محمد بن الزبرقان إلا أن محمداً قد تابعه على الرفع غيرُ واحد .

٣ ــ أن الوقف على سلمان له حكم الرفع ، فمثل هذا لا تُعْمَلُ فيه العقول ، أي : لا يقال بالرأي .

هذا ، وقد نسب السيوطيّ أصــلَ الحديث إلى البيهقي في « شعب الإيمان »

وابن عساكر في « تاريخه » عن سلمان ، وأخرجه الدارقطني في« الأفراد »عن علي ، وخرّجه الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن عمر ، رضي الله عنهم .

وللحديث وَجْهٌ آخر شديد الضعف عن أنس رضي الله عنه ، أخرجه عبد الرزاق بن همام في« المصنف » (٢ : ٢٥١ ، ١٠ : ٤٤٣) ، ومن طريقه البغويُّ في« شرح السنة » (٥ : ١٨٦) عن مَعْمَرٍ ، وأخرجه أبو نُعَيم في « الحلية » (٨ : ١٣١) من طريق فُضَيْل بن عِيَاض ، كلاهما عن أبَانَ عن أنس مرفوعاً .

وأبان هذا هو ابن عيّاش ، تركوه . ولرواية أنس طريقٌ ثانية أخرجها الحاكم في « المستدرك » (١ : ٤٩٧) ، من طريق عامر بن يِسَافِ عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري قال : حدثني أنس .

قال الحاكم : « هذا إسنادٌ صحيح » ، وتعقبه الذهبيُّ فقال : « عامر ذو مناكير » انتهى ، والله أعلم .

الحديث الثالث :

وروى الدارمي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : إن ربكم عزَّ وجَلَّ ليس عنده ليلٌ ولا نهار . . الحديث .

أخرجه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في« الرد على بشر المَرِيسيّ » ص ٩١ ، قال الدارمي رحمه الله : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا حماد — وهو ابن سلمة — عن الزبير أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله الفهري عن ابن مسعود رضي اللهُ عنه قال : « إن ربكم ليس عنده ليلٌ ولا نهار ، نور السماوات من نور وجهه ، وإن مقدار كل يوم من أيامكم عنده ثنتا عشرة ساعة ، فتعرض عليه أعمالكم بالأمس أولَ النهار ، فينظر فيه ثلاث ساعات ، فيطّلع فيه على ما يكره ، فيغضبه ذلك ، فأول من يعلم بغضبه الذين يحملون العرش يجدونه يثقُلُ عليهم ، فيُسَبِّحُهُ الذين يحملون العرش وسرادقات العرش ، والملائكة المقربون ، وسائر الملائكة » . هذا لفظُه بتمامه ، ولا يَشُكُّ من قرأه أنه موضوع مكذوب .

وأخرجه الحافظ ابنُ منده في « الرد على الجهمية » ص ٩٩ ، بإسناده إلى حماد ابن سلمة ، عن الزبير أبي عبد السلام به .

قلتُ : والمتهم بوضعه راوٍ لم يذكر في الإسناد ، ترك اسمَه الراوي عنه ، وهو أيوب بن عبد السلام أبو عبد السلام يروي عن أيوب بن عبد الله ، وترجم لأيوب البخاريُّ في « التاريخ الكبير » (١ : ١ : ٤١٩) قال : « كان خطيباً ، روى عنه أبو عبد السلام ، ويقال : إنه مرسل » انتهى .

وقال حمادُ بن سلمة : أخبرنا الزبير أبو عبد السلام عن أيوب بن عبد اللهبن مكرز ، ولم يسمع منه . انتهى من « تهذيب التهذيب » .

وقال ابنُ حبان في « المجروحين » عند ترجمة أيوب بن عبد السلام (١ : ١٦٥) : « شيخ كأنه كان زنديقاً ، يروي عن أبي بكرة عن ابن مسعود : « إن الله تبارك وتعالى إذا غضب انتفخ على العرش ، حتّى يثقل على حملته » ، رواه حماد بن سلمة . كان كذاباً ، لا يحل ذكر مثل هذا الحديث ولا كتابته » انتهى .

وقال الذهبيُّ في « الميزان » (١ : ٢٩٠) : « قلتُ : بئسَ ما فعل حماد بن سلمة بروايته مثل هذا الضلال ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كفى بالمرء إثماً أن يُحَدِّثَ بكل ما سمع » ، بل ولا أعرف له إسناداً عن حماد . فيتأمل هذا ، فإن ابن حبان صاحبُ تَشنيعٍ وشغبٍ » انتهى .

ولعلّ الذهبيّ رحمه الله تعالى لم يستحضر رواية الدارمي وابن منده ، والله أعلم.

الحديث الرابع :

قال الله تعالى في الحديث القُدْسي : « إني لأستَحيْ من عبدي وأمَتي يشيبان في الإسلام أن أعذبهما بعد ذلك » .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (٤ : ١٣ نسختي) ، وهذا لفظُه ، وأخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ : ١٦٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » ، ومن طريق ابن حبان أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ : ١٧٧) وغيرُهم ، من طريق سويد بن سعيد قال : حدثنا نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب ، عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا إسنادٌ ضعيف جداً ، فإن سويداً قد اختلط ، ونوحَ بنَ ذكوان ضعفوه ،

وأيوبَ بن ذكوان قال فيه ابنُ حبان : « منكر الحديث ، يروي عن الحسن وغيره المناكير ، ولا أعلم له راوياً غير أخيــه ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه » ثم ساق الحديث وآخرَ معه ، وقال : « وهذان منكران باطلان لا أصل لهما » ، وذكر العقيليّ هذا الحديث فيما أنكر على أيوب ، وقال البخاري في« التاريخ الكبير » (١ : ١ : ٤١٤) :

« أيوب بن ذكوان عن الحسن ، روى عنه أخوه نوح ، منكر الحديث » انتهى .

والبخاري رحمه الله لا يقول : « منكر الحديث » إلا إذا كان الراوي متهماً عنده ، كما صرَّح بذلك هو نفسُه .

وأخرج الحديث قريباً من هذا اللفظ ابن السقطيِّ الحافظُ في« معجمه » ، وابنُ النجار في« تاريخه » ، كلاهما من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال عن معاوية ابن أبي مُزَرِّدٍ عن أيوب بن ذكوان عن الحسن عن أنس مرفوعاً ، كما في « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي (١ : ٧٠) .

وأخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ : ٢٦٧) ، وكذا البيهقيُّ في « الزهد » من طريق محمدبن المسيّب قال : : حدثنا يحي بن خِذَام ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال : حدثنا مالك بن دينار عن أنس بن مالك به ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري قال ابن حبان عند ترجمته :

« روى عنه البصريون ، منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوزُ الاحتجاج به بحال» انتهى، وذكره الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣ : ٦٠٠) ، وساق الحديث من روايته ، فانظرْه .

وأخرجه ابنُ النجار في « تاريخه » بسنده إلى أحمد بن كامل القاضي قال : حدثنا أحمد بن محمد بن غالب قال : حدثنا دينار عن أنس به مرفوعاً . وآفتهُ : أحمد بن محمد بن غالب ، ترجم له الذهبي في« الميزان » ،وزاد الحافظ عند ترجمته في « لسانِ الميزان » أخباراً منها قوله : « وقال الحاكم : روى عن جماعة من الثقات أحاديثَ موضوعةً ، على ما ذكره لنا القاضي أحمد بن كامل » انتهى ، وكذبه جماعة ، وكان

من الزهاد ، وكان يقول : وضعنا هذه الرقائق « لنرقق بها قلوب العامة » .

وفي الإسناد متهم آخر ، وهو دينار ، وكنيتُه : أبو مِكْيَس الحبشي ، قال الذهبيُّ : « حَدَّث في حدود الأربعين ومئتين بوقاحة عن أنس بن مالك » ،وسيأتي في رواية أبي الشيخ مزيدُ كلام فيه .

وأخرج ابن أبي الفرات في « جزئه » نحوَه ، كما في « اللآلئ المصنوعة » للسيوطيّ (١ : ٧٠) بسند ابن الفرات إلى نعيم بن قنبر عن أنس مرفوعاً .

قلتُ : ونعيم تصحّف اسمُه ، فسمي نعيما ، وهو « يَغْنَم » ، نبه على ذلك الذهبي في « المشتبه » ، ووافقه ابنُ حجر في « تبصير المنتبه » .

ويَغْنَم هو ابن سالم بن قنبر ، قال ابن حبان في ترجمته (٣ : ١٤٥) : « شيخٌ يضَعُ الحديث على أنس بن مالك ، روى عنه نسخة موضوعة ، لا يحلُّ الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » انتهى ، وانظر « الميزان » للذهبي .

وأخرج أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي في« تاريخ بغداد » (٢ : ٢٣٥) نحوها من طريق عمرو بن جرير عن إسماعيل بن أبي خالد بن قيس عن جرير به والمتهمُ به : عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي ، كذبه أبو حاتم . وقال الدارقطني : متروك الحديث .

وأخرج أبو الشيخ معناه ، ولفظُه : « الشيبُ نورٌ ، والنورُ خلقي ، وأنا أكرم من أن أحرق نوري بناري ، وهو خلقي » ، وأخرجنحوه ابنُعدي في « الكامل » ، كما قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » ، كلاهما من طريق دينار أبو مِكْيس الحبشي عن أنس به .

قال الذهبي : « ذاك التالف المتهم » ، وترجم له ابن حبان فقال : « روى عن أنس أشياءَ موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب ، ولا كتابة ما رواه ، إلا على سبيل القدح فيه . . . » انتهى ، وقال الحافظ في « اللسان » : « وقال الحاكم :روى عن أنس قريباً من مئة حديث موضوعةٍ » انتهى .

وأخرج زاهر بن طاهر الشحاميّ في« الإلهيات » رواية حذيفة بإسناده ، ورواية أخرى لابن عمر ، وفي إسناد رواية حذيفة آفات ، منها : أن في رواته الحسين بن داوود البلخيَّ ، اتّهم بالوضع ، وفيها انقطاع ، وفي رواية ابن عمر من لم أعرف ، وزاهر نفسه لا يؤخذ بروايته ، هو في عداد المجروحين .

كتبه

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ